

# الاقتصاد

## إقبس

إنه أملاك دولة

## مجلس الوزراء يرفض منح مبنى السوق لشركة البورصة

إبراهيم عبد الجواد

عملت إقبس من مصادر ذات صلة ان مجلس الوزراء رفض الطلب الذي تقدمه به هيئة أسواق المال بتخصيص مبنى سوق الكويت للأوراق المالية إلى شركة البورصة. على ان يعود المبنى إلى إدارة أملاك الدولة التابعة لوزارة المالية لاتخاذ ما يلزم بشأنه، وهو الأمر الذي يثير التكهانات بشأن مستقبل شركة البورصة وأصولها شبه الفارغة.

وقالت المصادر ان هيئة أسواق المال، عبر رئيس مجلس مفوضيها د. نايف الحرفر قامت بمطالبة وزارة المالية بضرورة تخصيص المبنى، مشيرة إلى عدد من الأسباب.

وأشارت المصادر إلى ان الفلاح أكد في كتابه ان مبنى السوق يعد معلما من أهم معالم الكويت الاقتصادية، وقد ارتبط في أذهان الناس وجمهور

المتعاملين على أنه يمثل البورصة الكويتية مما يصعب معه ان يتم نقلها إلى مكان أو مبنى آخر، على أنه من الملائم ان يحتفظ المبنى بخاصيته المميزة، وان يظل المكان الذي يضم البورصة ايا كان الكيان الذي يديرها.

ولفت إلى ان شركة بورصة الكويت للأوراق المالية هي شركة مساهمة عامة وسوف يخصص نصف أسهم رأس مالها لجميع المواطنين الكويتيين المسجلة اسمائهم لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية ما يدعو إلى تخصيص المبنى للشركة الجديدة.

وكشفت المصادر ان مجلس الوزراء قد ألغى قراره السابق بتخصيص المبنى ليكون مقراً لهيئة أسواق المال وإعادة المبنى إلى املاك الدولة، كما زعمها بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال المبنى من تاريخ 1989/4/12 إلى 2011/3/27 بواقع 900 ألف دينار سنوياً من ميزانيتها للعام المالي 2016/2017، وذلك

وفقاً لما انتهى اليه كل من إدارة الفتوى والتشريع وإدارة الخبراء بوزارة العدل وقالت السبب وراء إلغاء مجلس الوزراء قراره السابق بتخصيص المبنى لهيئة، يعود إلى رفض وزارة المالية المضي قدماً بتخصيص المبنى إلا بعد تسوية مديونية السوق المستحقة عليه لوزارة المالية مع طرح فكرة امكانية تاجير المبنى إلى الشركة، وذلك عند البدء بتخصيص المبنى طاماً كان ذلك يتفق مع القانون والأصول والاجراءات المرعية.

من ناحية أخرى، أكدت المصادر ان إدارة املاك الدولة تعمل في الوقت الحالي على دراسة تاجير المبنى للشركة الجديدة، حيث تباشر بتحديد القيمة الإيجارية له وفقاً للأسعار الحالية، خاصة أنها بصدد وضع سياسات جديدة لأسعار تاجير وبيع أصول الدولة العقارية بما يتناسب مع الرغبة في زيادة الإيرادات غير النفطية ويكون ملائماً للأسعار الحالية الخاصة بالعقارات في المنطقة.

## وزير التجارة يستجيب لطلب الغرفة ويسرّع تعديل لائحة قانون حماية المستهلك

إبراهيم عبد الجواد

بخصوص ملاحظاتها وملاحظات الشركات على لائحة قانون حماية المستهلك، لافتاً إلى ان الغرفة لن تسمح بقانون يضر بالمستهلك، بل إنها دعت إلى إيقاف العمل بهذه اللائحة لحين ابرام التعديلات المناسبة عليها، وكانت أغلبية الملاحظات متعلقة بالتزويرات والعروض التجارية والترويج والجواز، سيقع على المستهلك المحلي والتاجر، إضافة إلى ارتفاع الكلفة المالية في عملية إصدار تراخيص العروض التجارية، الأمر الذي يترتب عليه انتفاء الجدوى الاقتصادية من عمل العروض الخاصة، خصوصاً في حالة الشركات ذات الفروع المتعددة، وبالتالي سيجرم المستهلك من الاستفادة من العروض الخاصة التي تقوم بها تلك الشركات، كما ان تلك الاجراءات لا تتوافق مع السياسات التسويقية الإقليمية للشركات العالمية الكبرى لعدم مرونتها.

هذا، بالإضافة إلى عدم توافق اللائحة مع المواسم المتقاربة للتزويرات

الخاصة، حيث انه لا يمكن الدخول في عروض خاصة في شهر رمضان ومن ثم عيد الفطر وعيد الأضحى وموسم عودة المدارس.

وتشير مصادر متابعة إلى اشكالية أخرى تتعلق بسرعة التعديل والتبديل في القوانين واللوائح التنفيذية التي تشرف «التجارة» عليها، لا سيما ان اللائحة الخاصة بقانون حماية المستهلك قد تم اعتمادها في شهر يناير الماضي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة ادخال التعديلات المناسبة على الية اعداد تلك اللوائح، مع العلم أنه قبل شهرين فقط تم ادخال تعديلات أيضاً على اللائحة التنفيذية لحماية المنافسة.

وأكدت المصادر ان وجود د. يوسف العلي على رأس وزارة التجارة والصناعة قد يحل هذه الإشكالية، لا سيما مع الخبرات التي يحملها في القانون والتي تؤهله للتعامل مع هكذا أمور، بما يضمن ضمان الحد الأدنى من ثبات واستقرار القوانين والقرارات الوزارية الصادرة عن «التجارة».

## «هيئة الأسواق» لا تعرف شيئاً عن معايير كفاية رأس المال

محمد شؤال

ليس في هيئة أسواق المال متخصص يعرف كيف يضع تعليمات بشأن معيار كفاية رأس المال؛ لذا طرحت «الهيئة» مناقصة لذلك، فعلى الرغم من ان متوسط رواتب موظفي «الهيئة» الأعلى على مستوى الدولة وبواقع 4075 ديناراً شهرياً للموظف الواحد، وعلى الرغم من متوسط نمو سنوي 29%

لكنتلة الأجور وملحقاتها في «الهيئة»، وهي أعلى نسبة أيضاً على مستوى الدولة، فإن هيئة أسواق المال لتجاً بين الحين والآخر إلى شركات استشارية لتقوم بعمل هو من صميم عمل المفوضين والموظفين.

وقالت مصادر متابعة ان في الأمر ما يثير الاستغراب إذا نظرنا إلى عدد الجهات الاستشارية التي استعانت وتستعين بها هيئة الأسواق وشركة البورصة وإدارة البورصة. يعقود بعشرات الملايين، فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا هذا الكم من المصروفات

على الرواتب؟ ولماذا مئات الموظفين؟ إلى ذلك، قال متابعون: كيف لهيئة عمرها 5 سنوات أو أكثر ان تتأخر في وضع معايير بشأن كفاية رأس المال، علماً ان العالم كله انشغل بذلك منذ بداية الأزمة، وهبّت بنوك مركزية وهيئات رقابية على مستوى معظم الدول للتصدي للأزمة وتداعياتها بكل السبل الرقابية الممكنة، وتحديداً معايير كفاية رأس المال حتى لا تتكرر أزمة 2008، رغم كل ذلك تستيقظ هيئة الأسواق الآن فقط.

## إلغاء قرارات لجنة السوق الخاصة برؤوس أموال الشركات

حاتم نصر الدين

يتم التقيد بما يصدر عن هيئة أسواق المال من قرارات وتعليمات بهذا الشأن. وافادت مصادر ان القرار جاء وفقاً للمادة 154 من القانون 7 لسنة 2010 والتي نصت على ان «تكون جميع القرارات والتعليمات والأنظمة الداخلية لسوق الكويت للأوراق المالية سارية المفعول إلى حين الغائها وتعديلها

من قبل الهيئة وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية»، والتي منكرة التفاهم بشأن تنسيق التعاون مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة. وأوضحت المصادر ان هذا الاجراء كان يجب العمل به عقب سنة من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية، الا انه تم تأجيله إلى هذا الوقت.

## بيان صحفي

### لشركة المدينة للتمويل والإستثمار



شركة المدينة للتمويل والإستثمار



محمد سعود سليمان الداود

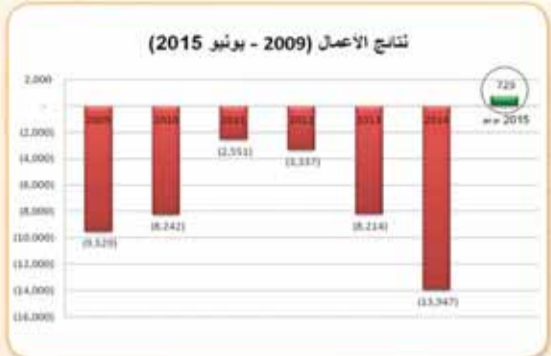
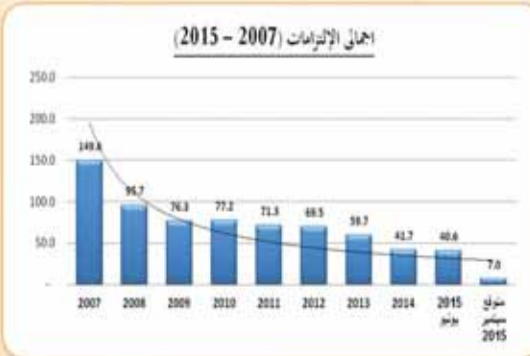
إن التخلص من أعباء الديون وما تتبعه من التزامات يزيح عن كاهل الشركة عناء الدخول في منازعات قضائية وما سيبتعه من مشكلات كان لها أبلغ الأثر على إعاقه الشركة نحو التقدم، وإنما الآن نستعد للأفضل بالتحول الجوهري من مرحلة إعادة ترتيب الشركة داخليا إلى الإنفتاح على السوق مرة أخرى برؤية جديدة وبطموح أكبر أملين من الله عز وجل ان يوفقنا لنموض مساهمينا بنمو حقيقي ومضطرد خلال الفترة المقبلة بإذن الله.

ولعل أولى البشائر ما نشر به مساهمي الشركة من قدرتنا على تحقيق نتائج إيجابية وأرباح خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة المنتهية في يونيو الماضي بقيمة 728.8 ألف دينار كويتي، للمرة الأولى منذ نهاية عام 2007، فهي المرة الأولى التي تستطيع فيها الشركة تحقيق نتائج أعمال إيجابية على المستوى الربعي أو السنوي، وذلك ما هو إلا إنعكاسا طبيعيا لما كان يتم خلال المرحلة الماضية وترجمة حقيقية للجهود التي كانت تبذلها إدارة الشركة طيلة الفترة الماضية.

ونحن إذ نكون في الأمتار الأخيرة من طي المرحلة الأولى من خطة إعادة الهيكلة فإن أمانتنا الشق الثاني وهو المعتمد على تطوير إستثمارات الشركة و أدائها لينعكس على المساهمين مباشرة وبصفة خاصة أننا نملك بنية أساسية قوية يمكننا التأسيس عليها لإستكمال خطوات النجاح بشكل متسارع، حيث شهد قطاع إدارة الأصول بالشركة أداء إيجابيا خلال الفترات الماضية ومنها على سبيل المثال ما حققه صندوق الهند من مكاسب ملموسة تضعه في مصاف أفضل الأدوات الإستثمارية أداء رغما عن ظروف السوق خلال السنوات الماضية.

إننا نعود اليوم برؤية جديدة وبأيادي مدعومة لكافة شركائنا في السوق لتقيم علاقات جيدة ومتوازنة المصالح بعد أن أثبتنا حسن نوايانا وسداد التزاماتنا تجاه الغير، إننا اليوم نمتلك رصيда من الثقة في الله، وعزمنا لن يلين بإذن الله أننا قادرين على القفز من نجاح لنجاح إن شاء الله.

الرئيس التنفيذي / شركة المدينة للتمويل والإستثمار  
محمد سعود سليمان الداود



السادة مساهمي الشركة، نصدر اليكم اليوم بيانا في وقت نستشعر فيه أنه من واجبنا كما هو حقكم أن نتعرفوا على وضع شركتكم الحالي بعد الإنجازات التي شهدتها الشركة طيلة الفترة الماضية.

ونود بداية أن نحمد الله ونشكره على ما أتمه علينا من نعمة طيلة الفترة الماضية وتوفيقه لنا في كل خطواتنا، راجين من المولى عز وجل أن يديم علينا نعمه.

لقد وفقنا الله في تخفيض التزامات الشركة بما يتجاوز 90%، ونجحنا في تحقيق أرباح للثلاثة الأشهر الأخيرة المنتهية في يونيو 2015 للمرة الأولى منذ عام 2008، ونعاهدكم مجدداً أن ما ستحققه الشركة خلال الفترات القادمة سيكون تعويضا عن السنوات الماضية.

الأخوة المساهمون بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن كافة العاملين بالشركة نتوجه اليكم اليوم بأسمى آيات الشكر والتقدير على كافة ما لمسناه خلال الفترة الماضية من دعمكم المتواصل و تحملكم للألمحدود لظروف أزمة عالمية أثرت سلبيا على الاقتصاديات العالمية و أعادت تشكيل وضعية السوق، ولولا توفيق الله و دعمكم ما كنا نجني اليوم ثمار إتحدانا وصلابتنا للحفاظ على وجود وقوة ومثانة شركتنا في ظل تراجع وإنسحاب شركات أخرى من السوق.

في هذا السياق فإن الثقة الكبيرة التي أولها لنا مجلس الإدارة بالإعتماد على إدارة تنفيذية وطنية شابة من أبناء الشركة تدرك تماما حجم المخاطر والمشكلات كان له كبير الأثر في تحول أداء الشركة ولعل الدعم المتواصل الذي حصلنا عليه من كبار المساهمين كان لنا عوناً وقوة.

لقد فتحنا قنوات إتصال جديدة مع كافة الأطراف خارج الشركة من دائنين و جهات رقابية ولقد وجدنا تقهما وتواصل و رغبة في الحل و طي صفحات الخلاف مع الدائنين كما وجدنا دعما وتشجيعا وتقهما ونصحا و توجيها مشكورا من الجهات الرقابية لنواصل نجاحنا .

لقد شهدت الفترة القليلة الماضية تغيرات جذرية لشركة المدينة داخليا وخارجيا كان لها عظيم الأثر في إعادة الشركة إلى مسارها الصحيح مرة أخرى، لتعاود المدينة سيرتها الأولى قبيل الأزمة المالية العالمية وتبشر بما هو أت في القريب العاجل بإذن الله لنموض فيه سبع سنوات عجاف منذ العام 2008.

- لقد إستطاعت الشركة خلال الفترة الماضية من إعادة ترتيب مالي بشكل ملحوظ ومعلن حيث إنخفضت إجمالي الالتزامات من 149.6 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2007 إلى 40.6 مليون دينار كويتي فقط بنهاية يونيو 2015، أي أننا استقلنا سداد 109 ملايين دينار من خلال تسويات حقيقية من خلال سلسلة من المفاوضات الشاقة، بل والأفضل من ذلك أن الشركة نجحت بتوفيق من الله في إنجاز عدة تسويات مالية أخرى مع مجموعة من الدائنين لم تعكس أثارها في البيانات المالية الحالية، والتي سوف تخفض إجمالي الالتزامات إلى ما دون الـ 7 ملايين دينار كويتي فقط بعد إدراج نتائج تسويات بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان و شركة الكويت والشرق الأوسط في البيانات المالية خلال الربع الثالث من العام الحالي بإذن الله ونتوقع أن ننهي ملف المديونيات بالكامل قبل نهاية العام الحالي، وهو إنجاز مالي كبير على كافة المستويات يدرك حقيقته و أهميته المختصين في مجال الإستثمار وفيها يلي بعض التسويات التي إستقلنا إنجازها خلال الفترة الماضية:
- بيت التمويل الكويتي
  - البنك الأهلي الكويتي
  - الصكوك الوطنية
  - شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي
  - بيت الإستثمار العالمي
  - بنك بوبيان

إن تحقيق الإنجازات الماضية لم يكن وليد صدفة أو أمرا سهل المنال ولكنه محصلة جهود و عمل وتخطيط سليم و إدارة منجزة، لقد حدث تغيير جوهري في فلسفة عمل الشركة و إعادة ترتيب الصفوف داخليا مرة أخرى و بث روح العمل الجماعي و إعلاء مصلحة الشركة لتكون لها الأولوية الأولى فوق أي اعتبارات فردية.